«وود سايد» تتمسك بالملاحق وتلوح بالتحكيم ونواكشوط تفضل حلولا بالتراضي

الرئيس الموريتاني يلقي بوزنه بالنزاع مع شركة استرالية ويتهم ولد الطايع بالتفريط في ثروات «اجيال الغد»

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

انتقل النزاع بين الحكومة الموريتانية وشريكتها في استغلال النفط الأسترالية «وود سايد أنيرجي» من غرف التفاوض والمراسلات الادارية الى العلن.

امام الصحافيين امس الاثنين شرح وزير النفط الموريتاني أبعاد هذا النزاع بعد أن كان الرئيس الموريتاني العقيد أعل ولد محمد فال قد فصّله في خطاب متلفز في اليوم السابق. وتحمل الرؤية الرسمية الموريتانية لهذا النزاع نظام الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع مسؤولية التفريط في أغلى ثروة تملكها موريتانيا، كما تشرح الاجراءات التي تتخذها الحكومة الانتقالية لتدارك ذلك شهرا قبل بدء تصدير هذه الثروة. ولعل المسألة المهمة هنا هي أن برنامج التسويق المقرر قبل اندلاع الخلاف لن يتأثر بهذا التجاذب القانوني لأن مصلحة الطرفين تقتضي انسيابيته في انتظار التوصل لحل. وتلوح شركة «وودسايد أنيرجي» بالتحكيم بينما تفضل الحكومة الموريتانية الحل بالتراضي.

وتنص المادة 29 من عقد تقاسم الانتاج بين موريتانيا وشركة «وود سايد» على الاحتكام لغرفة التجارة الدولية بباريس في الخلافات التي قد تظهر بين المتعاقدين والتي لم يتمكنا من تسويتها بالتوافق.

وبلغت حساسية هذا النزاع حدا جعل الرئيس الموريتاني يطلع مواطنيه على تفصيلاته في خطاب متلفز تابعه الموريتانيون باهتمام كبير للغاية. وأكد الرئيس ولد فال أن تحقيقا معمقا أجرته الحكومة الانتقالية الموريتانية أظهر وجود عقبة حقيقية في العلاقة بين موريتانيا وشركة «وود سايد» المرتبطة بعقد لتقاسم الانتاج البترولي مع موريتانيا.

وأكد الرئيس الموريتاني في خطابه الليلة قبل الماضية أن هذه العقبة تتعلق بأربع وثائق سميت بملحقات عقود لتقاسم الانتاج النفطي تم اعدادها في الظلام لصالح شركة «وود سايد» وعلى حساب الدولة الموريتانية.

وقال ان هذه الملحقات «وما تضمنته من خروقات تضر بالمصالح الوطنية الموريتانية، وتتناقض ومحتويات العقود الموقعة أصلا، ومن شأنها أن تشكل خطرا بالغا على البيئة في موريتانيا. كما أنها تتنافى شكلا ومضمونا مع القانون الموريتاني والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة». وذكر الرئيس الموريتاني في خطابه بأن موريتانيا سبق أن وقعت عقودا تقضي بتقاسم الانتاج النفطي مع عدة شركات مختصة بينها شركة «وود سايد» الاسترالية مشيرا الى أن البرلمان السابق صادق على هذه العقود كما يملي ذلك القانون بعد توقيعها من قبل الأطراف المعنية.

ولم تكن تلك العقود مثار اشكال بالنسبة للدولة الموريتانية التي نفذت من جانبها وبجدية وأمانة كل الالتزامات المرتبطة بها وسيظل هذا نهجها غير أن المشكلة تكمن في الملحقات الأربعة التي وقعت بعد ذلك في ظروف غامضة.

وأضاف الرئيس الموريتاني قائلا «بالرغم من كل ذلك فقد تحلينا بروح التفاهم وسنظل حريصين على البحث عن حل مناسب لهذه القضية يضمن احترام القانون وصيانة المصالح العليا للوطن». وقال ان «الحفاظ على الموارد الطبيعية لموريتانيا مسؤولية مشتركة، وأمانة في عنق كل واحد منا، وواجب لا يمكن التفريط فيه سواء تعلق الأمر بالحكومة الحالية أو بالحكومة القادمة».

وأكد الرئيس الموريتاني في خطابه أن الموضوع «لا يتعلق بفتح ملفات الماضي» غير أنه أكد في نفس الوقت أن «مبدأ التسامح الذي تبناه المجلس العسكري طبقا لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف، وحرصا على الانسجام الوطني، لا يمكن أن يكون أبدا مسوغا للسكوت في وجه التلاعب بمصالح الوطن ومستقبل أجيال الغد».

وقال الرئيس ولد محمد فال ان موريتانيا «التي هي دولة قانون تفي بما عليها من التزامات، لا تنتزع من أي كان ما له من حق، كما أنها في المقابل لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تسلب ما لها من حقوق».

وضمن الحملة الاعلامية التي تقوم بها الحكومة الانتقالية الموريتانية حاليا حول الأزمة التي يمر بها تسويق النفط، قدم وزير الطاقة والنفط الموريتاني محمد عالي ولد سيدي محمد شروحا فنية للصحافة عن ملف النزاع مع «وود سايد».

ومهما يكن من أمر، يقول الوزير الموريتاني ولد سيدي محمد، فان الحكومة الموريتانية ستتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بحماية المصالح العليا للبلاد كما صرح بذلك رئيس الدولة العقيد علي ولد محمد فال.

وذكر الوزير ولد سيدي محمد أن موريتانيا أبرمت ضمن سعيها لاستكشاف واستغلال ثرواتها الطبيعية مع شركة «وود سايد» عقودا لتقاسم الانتاج في المناطق (ا) و(ب) و(ج) من الحوض الساحلي الموريتاني حيث تم التوقيع على كل هذه العقود من قبل الطرفين ـ الدولة و المستثمر ـ قبل مصادقة البرلمان عليها، طبقا للقانون.

وأكد الوزير أن شركة «وود سايد» كانت على علم تام بما يحكم العقود من نصوص وما يضبط اعدادها من مساطر اجرائية بدءا باذن الحكومة للوزير المختص في توقيعها وختما بمصادقة البرلمان عليها بعد ذلك التوقيع.

وعلى الرغم من ذلك، يقول الوزير ان شركة «وود سايد» تتذرع اليوم بأربعة ملحقات لعقود تقاسم الانتاج النفطي تلوح بها للتملص من جزء كبير من التزاماتها تجاه الدولة الموريتانية.

وشدد الوزير محمد عالي بأن الشركة الأسترالية أعدت تلك الوثائق خرقا للقانون والنظم والأعراف المعمول بها.

وبخصوص الجوانب المخالفة للقانون أكد الوزير الموريتاني أن القانون الذي تزعم الشركة الاسترالية أنه سمح بالمصادقة على الملحقات الأربعة قد صدر في 1 شباط/فبراير 2005 ولصحة هذا الزعم يفترض أن يكون التوقيع على العقود من قبل الطرفين تم قبل التاريخ المذكور أعلاه بل قبل عرض مشروع القانون على البرلمان، بينما ورد في الملحقات المذكورة أن توقيع ممثل شركة «وود سايد» لها لم يجر الا في 14 شباط/فبراير 2005 ولم يمض الوزير على اثنين منها الا في 2 اذار/مارس 2005.

وأغرب من هذا وذلك، يقول الوزير، أن شركة «وو سايد» ظلت حتى 15 اذار/مارس 2005 تتبادل الرسائل مع وزارة الصناعة والمعادن لتوقيع نفس الملحقات التي تدعي اليوم انه تم التوقيع عليها أسبوعين أو شهرا قبل ذلك.

وتحدث الوزير الموريتاني عن الأضرار المترتبة على هذه الملحقات فأوضح أنه ينعكس على موريتانيا بجملة أضرار بالغة منها خفض حصة الدولة في أرباح محاصيل بعض المناطق والتساهل في الشروط والالتزامات التي كانت على عاتق شركة «وود سايد» في مجال البيئة بما يعرض النباتات والأحياء البحرية للخطر ويهدد سلامة ثرواتنا السمكية وتخفيض الضرائب بـ15 نقطة بالنسبة لبعض المناطق واحتكار شبه تام للتنقيب لسنوات عدة في بعض المناطق والغاء الضرائب علي القيمة الزائدة الخاصة بالتنازل عن الأصول والسماح بخصم الخسارات المتلاحقة مهما طال الزمن، من الأرباح اللاحقة والتحصيل الفوري لتكاليف آبار التقييم وتحميل الدولة جزءا من تكاليف التخلي خلافا لما كان عليه الحال وامكانية اجراء صفقات تراض دون مناقصة بالنسبة لـ«وود سايد» للحصول على تجهيزات أو خدمات داخلة في اطار النشاط النفطي والتي تعتبر تكاليف معوضة، مع كل ما يترتب على ذلك من عدم التحكم في النفقات وضبطها وبالتالي التقليل من عائدات الدولة.

وأكد الوزير الموريتاني أن من ضمن الخسائر الناجمة عن هذه الملحقات تخفيض التزام شركة «وود سايد» القاضي بوجوب انجازها حفرين للتنقيب الى حفر واحد وتغيير نظام مسك حسابات شركة «وود سايد» بحيث تصبح مركزة الوثائق الأصلية في استراليا والاكتفاء بنسخة غير الكترونية في موريتانيا يصعب استغلالها في ظرف وجيز والغاء حظر بيع نفط وغاز موريتانيا لدول معادية لها وتسهيل اجراءات تنازل شركة «وود سايد» عن جزء من حصصها لشركات متفرعة عنها والترخيص لشركة «وود سايد» ولمن تتعامل معه بابرام صفقات تأمين أنشطتها في موريتانيا مع شركات تأمين أجنبية اضرارا بمصالح شركات التأمين الوطنية والغاء الزام شركة «وود سايد» تقديم ضمان مصرفي يكفل وفاءها بالتزاماتها.

وأشار الوزير الموريتاني الى أنه بدون حسبان الأثر السلبي البالغ للملحقات على البيئة والثروة البحرية فان الضرر المالي الذي يلحقه العمل بهذه الملحقات على الدولة الموريتانية يقدر بمئات ملايين الدولار.

وبعد تفصيل هذه النواحي أكد الوزير الموريتاني أن الحكومة الموريتانية أبلغت رسميا «وود سايد» عن موقفها الرافض لهذه الملفات وطالبتها بضرورة قيام شراكة شفافة بينهما قوامها النفع المتبادل واحترام القانون والالتزامات الموقعة عن حسن نية.

وشدد الوزير الموريتاني على أنه لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تعتمد وثائق حيكت في الظلام، تتنافى ـ شكلا ومضمونا ـ مع النظم والقوانين وتكرس مصلحة شركة «وود سايد» وحدها.

وأشار الوزير الموريتاني الى أن التزام الحكومة الانتقالية باصلاح الفساد المرتكب في جميع المجالات وبخاصة في قطاع النفط هو الذي جعله يقوم بفتح تحقيق قضائي ضد الوزير السابق للصناعة والمعادن بتهمة ارتكاب جريمة تزوير المحررات العمومية وغيرها من مخالفات القانون الجنائي وضد كل من يشتبه في اشتراكهم معه في اقتراف هذه الجرائم.

المغرب: القضاء يستجوب صحافيا اعاد نشر الرسوم الدنماركية ومسيرات احتجاجية تدعو الى الضغط وتكريس المقاطعة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

افادت مصادر مغربية ان الشرطة استدعت صحافيا مغربيا للتحقيق معه على خلفية اعادة نشره الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم والتي نشرتها صحيفة دنماركية واثارت ردود فعل غاضبة في مختلف انحاء العالم.

وقال حكيم بديع مدير يومية «النهار المغربية» المستقلة ان الشرطة القضائية استدعته وزميله عبد الاله اسخير وسألته عن دوافع اعادة نشر رسوم الصحيفة الدنماركية وما قد يثيره ذلك من زعزعة للامن في البلاد.

واكد بديع في اتصال هاتفي مع «القدس العربي» ان اعادة النشر الذي ترافق مع مقالات منددة بالصحيفة الدنماركية تبيان اهدافها العنصرية والمسيئة للاسلام والمسلمين استهدف تقديم مادة صحافية للقارئ المغربي ليعرف كيف ينظر الغرب اليه.

ونفى حكيم بشدة ان يكون هدف النشر هو الترويج للرسومات التي اكد انه يدينها ويدين الصحف الاوروبية التي نشرتها لترويجها. وقال انه يؤمن ان حرية الصحافة دائما حاضرة مع المسؤولية واحترام الغير ومعتقداتهم الدينية.

وكانت السلطات المغربية قد منعت نهاية الاسبوع الماضي صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية من التوزيع بالمغرب لاعادتها نشر الرسوم المسيئة. كما قررت صحيفة «لوموند» من جهتها عدم توزيع عددها لنهاية الاسبوع في عدد من الدول الاسلامية لتضمين صفحتها الاولى احدى الرسومات المسيئة.

وقالت «جماعة العدل والاحسان» الاصولية المغربية المتشددة انها نظمت عددا من الوقفات الاحتجاجية في عدد من المدن المغربية. واوضحت الجماعة في صفحتها على الشبكة العنكبوتية انه «انسجاما مع النداء الصادر عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والى جانب اسهامها في الوقفة المركزية بالرباط التي دعت لها الحركات الاسلامية بالمغرب، نظمت جماعة العدل والاحسان وقفات احتجاجية بعدد من المدن المغربية رفع خلالها جموع المصلين شعارات تنديدية بصحف وأقلام اجترأت على خير خلق الله بدعوى حرية الرأي والتعبير وقوانين الصحافة، وهو الأمر المستغرب، لأنه يمس جوهر اعتقاد مليار وملايين المسلمين، الذين اهتز كيانهم وانتفضوا فداء لخاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام».

وقالت ان المحتجين «رفعوا خلال هذه الوقفات شعارات عبرت عن تعلق الأمة بقائدها ورسولها الأعظم عليه الصلاة والسلام ورفضنا الجماعي للارهاب الدنماركي»، رفعوا شعارات «بالروح بالدم.. نفديك يا حبيب»، «حبيبنا في العيون .. عهد الله لن نخون»، واختتمت بكلمات وبيانات أوضحت تناقض القوانين الغربية التي تسمح بالاساءة الى المعتقدات والأنبياء وكل المقدسات بدعوى مبادئ الديمقراطية والحرية، في نفس الوقت الذي تعاقب فيه، بل وتحاكم علماء ومفكرين وتغلق قنوات بدعوى معاداة السامية والعنصرية والارهاب، اذا ما تعرض أحد لفضائح اليهود وجرائمهم الصهيونية في العالم وعبر التاريخ. كما استغربت الكلمات والبيانات المواقف الرسمية لكثير من الحكومات العربية والاسلامية التي لم تتخذ الموقف الحازم والقوي الذي يتلاءم و حجم الحدث.

وأكدت الوقفات على ضرورة التنديد وأهمية المقاطعة الاقتصادية للبضائع، لكن مع الاعداد الحقيقي للمستقبل، الذي من خلاله تعود للأمة عزتها وكرامتها وتتبوء امامة الانسانية لتبليغها رسالة الاسلام، رسالة الرحمة والمحبة والأخوة، موضحة أن الطريق الى ذلك يتم عبر السير على منهاج رسول الله صلى الله عليه وسلم والتمسك بمحجته البيضاء التي تركنا عليها.

وكانت «حركة التوحيد والاصلاح» و«جماعة العدل والاحسان» و«الحركة من أجل الأمة» و«نادي الفكر الاسلامي»، وهي الحركات الاصولية المغربية قد نظمت الجمعة وقفة احتجاجية على نشر ما يسيء للرسول الكريم امام مقر البرلمان المغربي بالرباط.

وقال المجلس العلمي الاعلى وهو اعلى سلطة دينية بالمغرب ويرأسها العاهل المغربي الملك محمد السادس أن حرية التعبير لا مكن أن تبرر التهجم على معتقدات أي كان.

ووفق البلاغ فان المجلس الذي يستلهم رصيد المغرب في التعامل الودي بين الأديان والذي يستحضر الاستقبال التاريخي الذي خصصه المغاربة للبابا يوحنا بولس الثاني، يعبر عن اقتناعه بأن المؤمنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية لا محل بينهم للنزاع، ولا يسوغ أن يصدر عن بعضهم ما يسيء الى بعضهم الآخر ولاسيما اذا تعلق الأمر بما يقدسونه من رموزهم الدينية، بل ان معتقدات المؤمنين بالأديان تدعوهم وتلزمهم بالتقارب والتعاون والتحاب.

واكد البلاغ على ان رد الفعل داخل المغرب على ما نشر من الرسوم المسيئة لشخص رسول الاسلام كان ردا خاليا من أي تصرف قولي أو فعلي يشعر بوجود أدنى مشكل بين المسيحية والاسلام، وانما كان ردا مشروعا للدفاع عن حرمة نبي الاسلام وبالتالي دفاعا عن كل الرسل والأديان.

وتواصل في الصحف المغربية متابعة ردود الفعل على نشر عدد من الصحف الاوروبية للرسومات الماسة بشخص الرسول صلى الله عليه وسلم وشددت هذه الصحف على انخراط المجتمع المغربي بكثافة في الحركات الاحتجاجية ومبرزة البلاغ الصادر عن المجلس العلمي الأعلى الذي تلقى بارتياح التصريح الصادر عن حظيرة الفاتيكان في موضوع نشر الرسوم التي تضمنت المس بشخص الرسول الأكرم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وكتبت جريدة «بيان اليوم» (لسان حزب التقدم والاشتراكية ـ الحزب الشيوعي المغربي) في مقال تحت عنوان «حرية الصحافة والمسؤولية في الواجهة دوليا» ان تداعيات نشر رسومات مسيئة للرسول (صلعم) فتحت «نقاشا عالميا حول موضوع حرية الصحافة وهل هي مطلقة ام مقيدة»، مشددة على ان «حرية الصحافة ليست لعبة وليست شعارا بلا مفهوم ومضمون وبدون مقاصد بل ان حرية الصحافة وسيلة لخدمة القضايا العادلة وللترجمة الصادقة للانشغالات الحقيقية للشعوب».

وقالت ان هذه الحرية «مقيدة بالمسؤولية وعندما ترتد عن القيم والاخلاقيات ولا تعير وزنا للاعراض والمشاعر عليها ان تستعد لما يترتب عن ذلك من جزاء طبعا بقوة القانون وحكمة العقل وليس بلغة القصاص التي تتستر وراء غضب واحتجاج مشروعين».

واعتبرت جريدتا «ليكونوميست» و«الصباح» ان «غرب الانوار» الذي كان يحمل قيما انسانية «اصبح مصابا بلوثة افكار فاشستية تحمل الضغينة والاقصاء والتخوف من ان يكون المسلسل مازال في بدايته ليس الا» مؤكدة ان ادعاء ان الامر يدخل في صميم حرية الابداع او حرية التعبير «محض خداع وانحراف وخيانة حتى لمفهوم الحرية في حد ذاته».

وفي افتتاحية تحت عنوان «يقظة العالم الاسلامي» اكدت جريدة «العلم» ان الحدث «يستدعي من الامم المتحدة امام جريمة الصحف المذكورة ان تبادر الى اصدار قرار يحرم التطاول على المقدسات لاي دين من الاديان ويجرم الاساءة الى الانبياء»، وان الامر «يتطلب من العالم الاسلامي ان يبادر الى استخدام كل الوسائل المشروعة وفي مقدمتها سلاح المقاطعة الاقتصادية لاعادة الامور الى نصابها فضلا عن القيام بخطة محكمة لتحسين صورة الاسلام في الغرب لمواجهة الدعايات المغرضة في العالم الغربي التي تسيء الى الاسلام وتخلط بينه وبين الارهاب».

وابرزت الجريدة أن «الهبة الاسلامية يجب ان تظل مستمرة على اساس الفعالية للانتصار للقيم السمحة للدين الاسلامي والحيلولة دون تكرار جريمة الاساءة الى الرسول صلى الله عليه وسلم واستفزاز المسلمين في المستقبل».

ورأت جريدة «التجديد» لسان حزب العدالة والتنمية الاصولي المعتدل ان الحادث في حد ذاته «رغم سلبيته المطلقة، يجب ان يكون حافزا للمسلمين على المزيد من رص وحدة صفهم والتشبث بمبادئهم والاستنان بسنن نبيهم»، داعية الحكومات والمسؤولين في البلدان بموضوع الرسوم الى «الضرب على الايدي العبثة التي انتهكت حرمة خاتم الانبياء ان ارادوا اضفاء مصداقية على الحوار بين الشعوب والحضارات والتواصل والتعارف والتعايش السلمي بين التجمعات البشرية في عالمنا وعصرنا».

جانب من المظاهرات التي جرت بعدد من المدن المغربية في نهاية الاسبوع

الامن الجزائري يمنع مسيرات مستنكرة للرسومات المسيئة للرسول الكريم

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

تدخلت تعزيزات قوات الأمن الجزائرية امس لتفريق مسيرات شعبية قادها اسلاميون من احياء بوروبة والدار البيضاء بالضاحية الشرقية للعاصمة كانوا يعتزمون التوجه الى وسط العاصمة الجزائرية لتنظيم مسيرة رئيسية احتجاجا على الرسومات الكاريكاتورية التي مست بقداسة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ورفع المتظاهرون شعارات «لا اله الا الله محمد رسول الله» و«برقابنا نفديك يارسول الله».

وتجمع عشرات المتظاهرين وجلهم من طلبة ثانويات المنطقة وجامعة الخروبة القريبة ومواطنين من الاحياء الشعبية المجاورة تجمعوا في الجسر الرابط بين الطريق السيار شرق ـ غرب.

وتعرف هذه الأحياء بانها المعاقل الرئيسية لحزب الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة.

ولجأ اعوان الامن الى استعمال العصي والهراوات لتفريق المتظاهرين الذين ردوا برشقهم بالحجارة، وطالبوا بتركهم يعبرون عن سخطهم ازاء الرسومات المسيئة للرسول الكريم.

وتدخلت تعزيزات امنية قدمت من مدرسة «الحميز»، احدى اكبر مدارس شرطة التدخل، ومحافظة الشرطة المركزية بالعاصمة لتفريق المحتجين وتمكين مستعملي الطريق باتجاه العاصمة من الوصول اليها.

واضطر اصحاب الحافلات الى تغيير طرق سيرهم بعد اكثر من ساعة من الانتظار.

وتدخلت تعزيزات أخرى لتفريق اكثر من 300 متظاهر في شارع جيش التحرير، الخط الرئيسي الذي يؤدي من والى العاصمة شرقا. وفرقت عناصر الشرطة بحي باش جراح متظاهرين خرجوا الى الشارع الرئيسي بالحي تنديدا بالرسومات الكاريكاتورية.

ولاحظت «القدس العربي» تعزيزات أمنية منذ منتصف النهار في «ساحة الوئام» بوسط العاصمة تحسبا لتجمع بالقاعة متعددة الرياضات المجاورة دعت إليه حركة مجتمع السلم التي يقودها أبو جرة سلطاني احتجاجا على تلك الرسوم.

وحصلت الحركة على ترخيص بتنظيم التجمع دون ان يؤدي ذلك الى مسيرة في الشوارع المجاورة.

يذكر ان السلطات الجزائرية منعت منذ 14 حزيران/يونيو 2001 المسيرات او التجمعات في العاصمة بعد احداث «الربيع الامازيغي» سنة 2001. وتبرر السلطات تمسكها بمنع المسيرات بحالة الطوارئ المعمول به منذ 9 شباط/فبراير 1992 اثر اندلاع الازمة الامنية بعد شهر من الغاء اول انتخابات تعددية في البلاد فازت باغلبية مقاعدها الجبهة الاسلامية للانقاذ.

وكان طلبة العديد من الجامعات في مختلف الولايات نظموا خلال اليومين الاخيرين مسيرات احتجاجية نددوا خلالها باقدام صحف غربية على نشر الرسومات الكاريكاتورية المشوهة لصورة النبي محمد (ص).

وقال وزير الشؤون الدينية بوعبد الله غلام الله في تصريح لصحيفة «الخبر» الناطقة بالعربية ان الرد على الرسومات الكاريكاتورية «لا يستدعي كل هذه الضجة بقدر ما يتطلب الشروع في التفكير لمواجهة مثل هذه التصرفات التي تمس بقداسة الرسول محمد».

وقال ان الوزارة «اعطت تعليمات لائمة المساجد خلال الجمعة الاخيرة بعدم التهويل، ولكن للتعاطي مع الموضوع من باب التوعية (..) ورفضنا الانخراط في حملات التهييج واثارة مشاعر الناس».

وقال ان الجزائر ليست في حاجة الى مقاطعة السلع الدنماركية معتبرا ان لجوء بعض الدول الى هذا الخيار يهدف الى حصولها على التأييد الشعبي.

الحرب على «الارهاب» تقود الى شهر عسل «أمني وسياسي» بين الجزائر وامريكا

■ الجزائر ـ يو بي أي: بدأ العام الجديد في الجزائر بسيل من الزيارات غير المسبوقة لوفود أمريكية غلب عليها طابع التعاون البرلماني، حسب التصريحات الرسمية لمسؤولي البلدين، لكنها أظهرت مدى تواصل البلدين في مجال التعاون الاستخباري والأمني حول مكافحة ما يسمى بـ«الارهاب الدولي»، في ما بدا انه شهر عسل «سياسي وامني» بين الدولتين.

فقد شهدت الجزائر خلال كانون الثاني/يناير الماضي «شهرا أمريكيا» بامتياز، اذ استقبلت اكثر من خمسة وفود أمريكية بعضها مكث عشرة أيام كاملة، واجرى اتصالات مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والامنيين بالاضافة الى نواب البرلمان بغرفتيه.

وتساءل الكثير من المراقبين عن سر هذه الزيارات في هذا الوقت بالذات، بعد ان كانت الجزائر في عزلة دولية غير معلنة في تسعينيات القرن الماضي عندما كانت تتعرض لضربات الجماعات المسلحة التي كانت تحاول اقامة ما سمته بـ«النظام الاسلامي» في البلاد.

واعتبر وزير الدولة عبد العزيز بلخادم الممثل الخاص للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حديث لـ«يونايتد برس أنترناشيونال» زيارات الوفود الامريكية للجزائر «طبيعية وتأتي وفقا لرزنامة سطرها البلدان مسبقا»، رافضا في نفس الوقت أي تفسير خارج هذا الاطار.

ورأى بلخادم أن هذه الزيارات «تعبر عن العلاقات الطيبة بين البلدين والتعاون والتشاور الوثيقين بينهما».

وكان البرلمان الجزائري استضاف يومي 13 و14 من الشهر الماضي وفدا برلمانيا امريكيا رفيع المستوى يتألف من شخصيات هامة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالغرفة الفدرالية ومجلس الشيوخ بالاضافة الى موظفين بالكونغرس والبيت الأبيض.

وقاد الوفد الأمريكي الجمهوري بيتر هويكسترا رئيس «اللجنة الدائمة للاستعلامات» في الكونغرس، يرافقه الجمهوريان جون ماكيو وتود كلارك، وعضوان آخران في مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي هما هارمن جين وروش هولت، الأعضاء في نفس اللجنة، وهو ما يؤكد الصبغة الاستخبارية والأمنية لمهمة هذا الوفد الذي يضم خبراء في القضايا الأمنية والاستخبارية.

وقال مصدر برلماني ليونايتد برس أنترناشيونال ان الوفد الأمريكي طرح ملفات عديدة مع المسؤولين الجزائريين تناولت التنسيق الأمني بين واشنطن والجزائر في ميدان مكافحة الارهاب، وقضايا لها صلة بالعمل الاستخباري بالاضافة الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تنفذها الجزائر.

وقال المصدر أن الوفد أطلع على تفاصيل ميثاق المصالحة الوطنية الذي صوت عليه الجزائريون بقوة في استفتاء 29 ايلول/سبتمبر الماضي والذي يدعو الجماعات المسلحة الى التخلي عن السلاح مقابل العفو الكلي او الجزئي، بالاضافة الى الاصلاحات التي تنفذها الحكومة في المنظومة القضائية.

وأعلن مكتب البرلمان أن هذه الزيارة تأتي في سياق التعاون البرلماني بين البلدين بعد الزيارة الرسمية التي قام بها عضو الكونغرس ألسي هاستينغ في كانون الاول/ديسمبر عام 2004 بصفته رئيسا للمجلس البرلماني لمنظمة من أجل الامن والتعاون في أوروبا، بالاضافة الى الزيارة التي قام بها السيناتور الديمقراطي روسيل فينقولد في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، وزيارة النائب الجمهوري بغرفة الممثلين بالكونغرس ادوارد رويس يرافقه وفد برلماني هام وبصفته رئيسا للجنة الفرعية لافريقيا في الكونغرس.

كما تأتي في سياق الزيارة التي قام بها السيناتور الجمهوري ريتشارد لوقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في آب/أغسطس من العام الماضي.

وتزامنت الزيارة أيضا مع تلك التي قامت بها وفود برلمانية أمريكية أخرى الشهر الماضي بينها مسؤولة أمريكية مكلفة بقضايا الديمقراطية ، ووفد عن مؤتمر المجالس التشريعية للولايات الأمريكية يضم مجموعة من الخبراء برئاسة السيناتور الجمهوري عن ولاية تكساس جيف وونتوورث بغرض الاعداد لبرنامج التعاون لفترة 2006 ـ 2007 بين برلماني البلدين بالاضافة الى زيارة وفد من المساعدين التشريعيين ضم نحو 20 موظفا.

واعتبر تقرير داخلي صادر عن البرلمان الجزائري حصلت يونايتد برس انترناشيونال على نسخة منه، أن العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية الحالية «جيدة بل قوية سواء على مستوى علاقات الاجهزة التنفيذية الحكومية بينهما أو على صعيد التعاون البرلماني».

وذكر التقرير أن زيارات الرئيس بوتفليقة للولايات المتحدة الامريكية ولقاءاته مع الرئيس جورج بوش على هامش قمة الثماني الكبار واللقاءات المتعددة بين كبار المسؤولين الجزائريين والامريكيين في الحكومة والبرلمان والتي جرت في سياق استمرارية زيارات الرئيس بوتفليقة لأمريكا «تؤكد على مدى تعزيز العلاقات التي تريد الجزائر مواصلتها وتقويتها وهي اليوم قوية بتطورها السياسي والاقتصادي».

ويعزو مراقبون التقارب المفاجئ بين البلدين الى مسارعة الرئيس بوتفليقة في تعزية الرئيس الامريكي عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وعرضه تعاون بلاده ووقوفها بقوة مع واشنطن في محاربتها «للارهاب».

ونتج عن ذلك ان استقبل بوش بوتفليقة أربع مرات، وهي خطوة تاريخية بالنظر الى أن البلدين لم تكن تربطهما علاقات طبيعية باعتبار ان الجزائر كانت دائما تحسب على الطرف المعادي للولايات المتحدة الامريكية ولمصالحها في العالم خاصة ما تعلق منها بالشرق الأوسط.

رامسفيلد ورئيس «اف بي اي» يزوران دول المغرب العربي

■ الرباط ـ رويترز ـ اف ب: قال دبلوماسيون امس ان مسؤولا امنيا امريكيا بارزا سيزور المغرب والجزائر وتونس هذا الاسبوع لتعزيز تعاون هذه الدول مع واشنطن في مكافحة الارهاب.

وتتزامن زيارة روبرت مولر رئيس مكتب التحقيقات الاتحادي (اف بي اي) مع تقارير اعلامية مغربية بأن أشخاصا يشتبه أنهم اعضاء في تنظيم القاعدة يشتبه في انهم يحاولون التسلل الى اوروبا عن طريق المنطقة. وكانت وسائل اعلام مغربية نقلت عن مسؤولين امنيين قولهم ان اعضاء في الجماعة يتسللون ضمن موجات المهاجرين غير الشرعيين التي تصل من دول جنوب الصحراء الى المغرب والجزائر. وشمال افريقيا واحدة من البوابات الرئيسية للهجرة غير المشروعة الى الاتحاد الاوروبي.

ومن المقرر ان يلتقي مولر اليوم الثلاثاء بالملك محمد السادس.

وتأتي زيارته قبل زيارة وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد الذي سيصل الى المنطقة يوم الاحد بعد حضور قمة لحلف شمال الاطلسي في صقلية.

وستكون هذه أول زيارة لرامسفيلد الى المغرب. ويقوم المغرب وهو حليف قوي للولايات المتحدة في المنطقة باتخاذ اجراءات صارمة ضد خلايا الاسلاميين المتطرفين المشتبه فيهم منذ عام 2003 عندما قتلت سلسلة من التفجيرات في العاصمة المالية الدار البيضاء 45 شخصا واحدثت صدمة في الدولة الهادئة في العادة.

والمغرب والجزائر وتونس من الدول المؤيدة للحرب الامريكية على الارهاب.

مستقبل سبتة ومليلية.. بين صمت المغرب والعوامل المعاكسة لاستمرار الاحتلال

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

شكلت زيارة رئيس حكومة مدريد خوسي لويس رودريغيث سبتيرو الثلاثاء والأربعاء الماضيين الى مدينتي سبتة ومليلية الواقعتين شمال المغرب وتحتلهما اسبانيا مناسبة للكثير من الخبراء والمهتمين بالعلاقات الثنائية الى معالجة مستقبل المدينتين المتنازع حول سيادتهما.

وفي ظل غياب موقف حازم من الرباط التي لم تكلف نفسها اصدار بيان رسمي حول الزيارة أو عقد جلسة برلمانية طارئة واكتفت بتصريحات للناطق باسمها نبيل بن عبد الله يبقى التساؤل، هل يستعيد المغرب مدينتيه المحتلتين من اسبانيا في سنة من السنوات المقبلة؟

يقول الحاج محمد علي زعيم حزب اتحادي مسلمي سبتة «حقيقة، هناك احتشام كبير في طرح هذا الملف من طرف المغرب، والمبرر حسب بعض المسؤولين راجع الى وجود أولويات، وأهمها قضية الصحراء الغربية، لكن نتمنى أن لا يسقط في النسيان».

والجواب عن هذا التساؤل مرتبط بالتطورات الدولية والداخلية في اسبانيا. ملف سبتة ومليلية، نزاع يتواجه ويتصارع فيه التاريخ والجغرافيا، التاريخ بحكم أن اسبانيا تؤكد أن تواجدها في المدينتين يعود الى قرون قبل تشكيل ما يعرف بـ«المغرب الحديث» بل وهناك اتفاقيات تؤكد اسبانية المدينتين مثل اتفاقية السلام بعد حرب تطوان سنة 1960، في حين يتوفر المغرب على أدلة تاريخية قوية من ضمنها أن الشعب المغربي خاض حروبا متتالية وعبر القرون لاستعادة أراضيه المغتصبة أبرزها حرب تطوان وحروب الريف اضافة الى أنهما امتداد لجغرافيته وأراضيه.

الاجراءات المستقبلية التي يمكن أن تتخذها الرباط بشأن هذا الملف ليست بالضرورة آنية لأن التفكير السائد الآن وسط النظام المغربي وشرحه مسؤول مغربي سابق يفيد أن «مشكلة سبتة ومليلية معقدة للغاية وتعود لقرون، وعليه فخلق علاقات الثقة مع اسبانيا كفيلة بأن تسهل حلا خلال العقود المقبلة». وعليه، فتطورات هذا الملف مرتبط أكثر بكثير بالوضع الداخلي في اسبانيا والقوى الدولية منه بموقف المغرب.

وتجمع الكثير من الدراسات، حتى الاسبانية منها، التي رصدتها «القدس العربي» أن التطورات المستقبلية لن تساعد اسبانيا على الاحتفاظ بالمدينتين في المدى البعيد. وان كان الملاحظون يؤكدون أن اسبانيا قد تجد نفسها مجبرة على تفويت في وقت ما مليلية ولكنها ستحاول الاحتفاظ بسبتة.

ويقول الحاج محمد علي لـ«القدس العربي» ان «فكرة التخلي عن مدينة مليلية أشار لي اليها أحد المسؤولين الاشتراكيين في محادثة غير رسمية خلال حفل عشاء. وما يؤكد هذا الاهتمام البالغ الذي تتلقاه مدينة سبتة في شتى المجالات، وخصوصا في البنية التحتية والتزيين عكس سبتة، وزائر المدينتين يلمس هذا الفرق. كما أن الموقع الاستراتيجي لسبتة يفوق مليلية بكثير».

التطورات الدولية

خلال تواجده في الحكم، تبنى رئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار سياسة الدعم العمياء للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ودافع عن الحرب ضد العراق وسياسة واشنطن في مواجهة الارهاب. مختلف التحاليل أفادت وقتها أن أثنار كان يرغب في تحقيق ثلاثة أهداف، الانضمام الى نادي الدول الكبرى المؤثرة في مسار التاريخ، الحصول على الأسلحة الحديثة الأمريكية لضمان تفوق لمدة خمسين سنة على المغرب وهو ما أكده الحزب الشعبي خلال انتقاله الى المعارضة ونشرته جريدة «الموندو» في أكثر من مناسبة، وأخيرا اعتراف البيت الأبيض بأن سبتة ومليلية أراض اسبانية.

وحول الهدف الأخير، لقي أثنار الأبواب مغلقة في وجه مطلبه، ولم يكن غرض واشنطن الحفاظ على علاقات متميزة مع المغرب بقدر ما تحكم عامل آخر في موقفها.

ويرى الخبراء أن «مضيق جبل طارق حيوي لمصالح الدول الكبرى التجارية والعسكرية، وبالتالي فهو يخضع لتصورات تمتد لقرون وليس لسنوات أو عقود، فمهما كانت متانة العلاقات بين مدريد وواشنطن، فالأخيرة شأنها شأن فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين لن تعترف باسبانية سبتة ومليلية وخاصة سبتة التي تتحكم في المدخل الشرقي للمضيق، كما ان التحالفات تتغير من مرحلة تاريخية الى أخرى».

هناك عامل آخر تحسب له اسبانيا ألف حساب وأبرزته جرائد مثل «لاراسون» و«الموندو» و«آ بي سي» وحتى معاهد مثل معهد ريال ايلكانو وهو امكانية وصول الحركات الاسلامية الى الحكم في المغرب مستقبلا وقد تجعل من استعادة المدينتين شعارا مركزيا مما قد يعطي الانطباع بمواجهة دينية. التقارير الدولية التي لا تستبعد نشوب نزاعات بين البلدين حول المدينتين، ونزاع جزيرة تورة في صيف 2002 قد أعطى صورة مسبقة عن النزاع المستقبلي.

العوامل الداخلية في اسبانيا قد يمكن تصنيفها ضمن الأكثر تأثيرا في مسار هذا الملف على المدى المتوسط، ونجملها أساسا في ثلاثة، الاقتصاد والقوميات وارتفاع نسبة المغاربة.

في المقام الأول، اقتصاد المدينتين يقوم أساسا على التهريب نحو باقي المدن المغربية، ومع اقتراب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وغياب الحدود الجمركية، بدأت المدينتان تفقدان جاذبيتهما الاقتصادية وينضاف الى ذلك ميناء طنجة الدولي شمال المغرب الذي سيصبح سوقا حرة».

تراجع التهريب، كما كتبت جريدة «فارو سبتة»، بدأ يترتب عنه هجرة الاسبان الى اسبانيا. ووعيا منها بهذا التطور المستقبلي، شرعت مدريد ومنذ أربع سنوات في خلق بديل لنشاط التهريب، مثل السياحة.

في المقام الثاني، العامل الآخر يتجلى في موقف الحركات القومية وجزء من الرأي العام الاسباني، ذلك أن أغلبية الاسبان لا تحبذ أي حرب ضد المغرب للاحتفاظ بسبتة ومليلية، وأكثر من ثلث الشعب الاسباني تؤيد اعادتهما الى المغرب. ومن جهة أخرى فالأحزاب القومية مثل الحزب القومي الباسكي والتكتل الغاليسي واليسار الجمهوري الكاتالاني تؤيد علانية مغربية المدينتين، وخلال أكتوبر الماضي طالبت هذه الأحزاب في البرلمان باعادتهما الى المغرب.

ويبقى العامل الثالث المحدد الرئيسي خلال السنوات المقبلة أو ابتداء من 2018 هو ارتفاع نسبة نمو المغاربة على حساب الاسبان في المدينتين ثم هجرة هؤلاء الى اسبانيا. فقد نشرت جريدة «البابيس» منذ شهرين تقريرا للمخابرات الاسبانية تحذّر فيه من أن ارتفاع نسبة السكان المسلمين (أي المغاربة) وتراجع الاسبان «يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل المدينتين». وزاد هذا التخوف بعد 11 ايلول/سبتمبر ثم 11 اذار/مارس. وكان رئيس الحكومة الاسبانية السابق فيليبي غونثالث الذي نصح بالحوار حول مستقبل المدينتين ولكن بشكل سري وليس علني بين الرباط ومدريد قد أكد في حوار نشر في كتاب «اسبانيا هدفا للاسلاميين» من تأليف خافيير فالنزويلا أن «الابقاء على مسلمي سبتة ومليلية ضمن اسبانيا رهين بمدى دمجهم في الحياة السياسية والاجتماعية».

فيليبي غونثالث مصيب في رأيه، لكن معطيات المدينتين تشير الى واقع مختلف وهو أن التهميش في صفوف مغاربة المدينتين مرتفع للغاية ويكفي أنهم لا يشكلون حتى 2 % من مجموع مناصب العمل العمومية، ويكفي أن تدريجيا بدأ الشباب يراهن على الاسلام السياسي كمخرج للأزمة التي يمرون منها.